غير المنظورة، كما أن هناك حاليًا احتكار لعملية النقل للشاحنات من قبل أحد القيادات الحوثية في ميناء الحديدة، تحت مسمى (الشهداء) أي قتلاهم، حسب ما سمعنا مؤخرا وكل هذه التصرفات لا تربطها أي صلة بالعمل التجاري".

كما أن كلفة الشحن إلى ميناء الحديدة، تزيد بنسبة تصل إلى 50% عن كلفة الشحن إلى ميناءي عدن والمكلا الخاضعين لسيطرة الحكومة الشرعية.

وإذا نظرنا إلى حجم الجبايات وما يفرضونه من ضرائب تحصيلات غير القانونية وغير المنظورة في ميناء الحديدة، ستجد أن ما يُفرض الموانئ في مناطق الحكومة لا يقارن أبدًا بحجم ما تفرضه المليشيات.

لكن هناك حالة ضعف إعلامي فيما يتعلق بمصلحة الجمارك، التي يجب أن توضح وتعدد المزايا المقدمة للتجار في الموانئ الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية، وأن تقوم بمقارنتها مع ميناء الحديدة وتكشف ما يتم تحصيله من جبايات من قبل الحوثيين.

- دكتور محمد.. هل هناك ما يمنح ميناء الحديدة تفوقًا على ميناء عدن حاليًا من ناحية الإمكانيات؟

طبعًا ميناء عدن الدولي لا يُقارن بأي من الموانئ اليمنية من حيث الأعماق والمساحات والإمكانيات، إذ يمتلك محطة للحاويات على أعلى مستوى، تُقارن بالمحطات في الموانئ الدولية المجاورة، ولديه أكبر مخازن للمشتقات النفطية كميناء نفطي هو الأوحد في البلد، إضافة إلى صوامع غلال، هي الأكبر على مستوى الشرق الأوسط، وأرصفة المعلا التي تصل قدرتها إلى 5 مليون طن في السنة، في حين أن ميناء الحاويات تصل قدرته إلى مليون طن سنويًا.

كما أن ميناء عدن، الأقرب إلى الخط الملاحي الدولي، ويقدم خدمات أخرى غير عمليات المناولة والشحن والتفريغ، إذ يمكنه تقديم ترسانة صناعية لأعمال الصيانة وتقديم خدمات "البانكر" لكل أنواع البواخر، ولا يمكن مقارنة ذلك بإمكانيات ميناء الحديدة، سواء قبل الحرب أو بعده باعتبار الافضلية لميناء عدن

وهناك قيود المفروضة على ميناء عدن خلال الفترات الماضية، والتي تضاعفت مع اندلاع الحرب في العام 2015، ومن أبرزها الكلفة العالية لتأمين النقل البحري التي فرضت على الموانئ اليمنية، باعتبارها مناطق عالية الخطورة، بسبب انقلاب الحوثيين على الدولة.

وإذا سارت الأمور كما هو مخطط لها وتمت اتفاقية خفض كلفة التأمين، سيدفع ذلك ميناء عدن إلى فتح خدمات أخرى توقفت بسبب اندلاع الحرب، كتزويد السفن بالوقود، وهي الخدمة التي خسر الميناء بعد توقفها نحو 500 – 600 باخرة، كانت تأتي للتزود بالوقود، كما سنحاول اعادة نشاط "الترانزيت" بالنسبة للحاويات ان استطعنا وهناك توجهات لاستخدام المصافي لإعادة شحن المشتقات النفطية.

كما سيعيد الميناء خدمة الصيانة لكل السفن العابرة، وهي الخدمة التي توقفت بسبب الحرب والقيود المفروضة، إلى جانب التسهيلات المقدمة للشركات والمستوردين والخطوط الملاحية، التي تتيح دخول البواخر والسفن دون تأخير أو تعقيد، واستيراد مختلف أنواع السلع إلا ما هو محظور منها وفق القوانين اليمنية.

وكما قلت لك من سابق، ميناء الحديدة يختلف تماما عن طبيعة نشاط ميناء عدن، وهو ميناء مخصص للواردات وهذا تصميمه منذ ما قبل الوحدة وما بعدها.

- برأيكم.. كيف يمكن تحفيز الشركات والوكالات والتجار لاستيراد مختلف أنواع البضائع عبر ميناء عدن؟

نحن قدمنا كافة التسهيلات، ونقدم أفضل خدمة وأفضل سعر على مستوى اليمن، وعقدنا اجتماع موسّع في شهر إبريل الماضي، مع معالي وزير النقل ومعالي وزير الدولة محافظ عدن والوكالات الملاحية والغرفة التجارية، وقدمنا كل التسهيلات.

الآن أصبح بإمكان الباخر الدخول مباشرة حسب دورها إلى أرصفة الميناء، وعرضنا على الوكالات الملاحية تقديم كافة خدماتنا التي كانت متوقفة ما بعد الحرب.

طبعا هذا هو في الأخير عمل تجاري، والخدمات والطلب على خدمات الموانئ مرتبط بالاقتصاد وبالعرض والطلب في السوق المحلي، ونحن نعيش في فترى حرب، والبلد يعاني من التضخم ويحتاج إلى مساعدات من المجتمع الدولي وارتفعت فيه نسبة الفقر.. هذا كله يؤثر على العملية الاقتصادية كما أن هناك هشاشة الدولة، وهي وهناك مقيدة بعد اقفال المنصات النفطية والغازية بعد الاعتداءات الحوثية.

- ما هي إجراءاتكم مع الجانب الحكومي لاستعادة زخم ميناء عدن؟

نحن في تواصل مستمر مع الحكومة، والميناء يسير ضمن السياسات العامة للدولة وعلى ضوئها ولتنفيذها بحسب الإمكانيات المتاحة.

ونبعث شكرنا لكل من بذل الجهد في إنجاز موضوع خفض كلفة التأمين البحري، سواء في وزارة النقل أو اللجنة الوزارية، ونعتبر هذه الاتفاقية انجاز كبير يحسب للحكومة.

وندعو الحكومة إلى ضرورة إيقاف عمليات التحصيل كجبايات للبضائع التي تخرج من ميناء عدن. وقال إن "فهناك الكثير من الشكاوى التي تصلنا بسبب الجبايات المفروضة في بعض النقاط بالمحافظات المجاورة، وأتمنى من الحكومة والمحافظين والجهات الأمنية إيقافها على نحو عاجل، لأنها تضر بسمعة ميناء عدن وتؤثر عليه، كما تؤثر على البلد بشكل عام.

كما نتمنى وقف أي زيادة لكل المرافق العاملة في ميناء عدن. وللأسف هناك إجراءات يتم اتخاذها من قبل بعض المرافق التي لها مكاتب في موانئ عدن، لزيادة حسابها الجاري وزيادة إيراداتها، عبر زيادة رسومها دون الرجوع إلى الميناء ودون النظر إلى المركز التنافسي لموانئ عدن، وهذا أيضا يؤثر علينا، ولذلك يجب ألا تكون هناك أي زيادات إلا بعد الرجوع إلى الميناء للنقاش والخروج برؤية أفضل أو بوقفها أو بتحديد الرسم العادل.

وندعو الإخوة في مصلحة الجمارك إلى تطبيق سياسات عادلة في عملية تثمين بعض السلع، التي يتم تثمينها في بعض المنافذ البرية والبحرية بنسبة 50%، بينما يتم تثمينها في ميناء عدن بنسبة 100% وهذا غير منصف.

استماتة إخوانية لتعطيل شركة اتصالات مستقلة عن الحوثي في الجنوب

الأمناء/ متابعات:

أثار قرار الحكومة اليمنية بالموافقة على إنشاء شركة اتصالات جديدة حفيظة تنظيم الإخوان - الجناح المحلي لـ"حزب الإصلاح" - الذي سارع إلى الإعلان عن رفضه لهذه الشركة التي تخدم المناطق المحررة وتنهي الهيمنة الحوثية على قطاع الاتصالات في اليمن.

نحو 21 نائباً برلمانيا، معظمهم من حزب الإصلاح أو الموالين لهم، بحسب «نيوز يمن" سارعوا بعد ساعات فقط من إعلان هذا القرار إلى التعبير عن رفضهم وتوجيه خطاب اعتراض لرئيس الوزراء على إنشاء شركة اتصالات مشتركة بين الجانب الحكومي وشركة الاتصالات «NX" العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتحجج البرلمانيون في خطابهم بأن سبب رفضهم للقرار الحكومي هو عدم انتهاء اللجنة البرلمانية التي تم تشكيلها لتقصي الحقائق عددًا من الملفات من بينها قطاع الاتصالات. مطالبين رئيس الحكومة بانتظار صدور تقرير اللجنة التي سترفعه في وقت لم يحدده الخطاب إلى هيئة رئاسة مجلس النواب قبل أن يتم مخاطبة المجلس لاحقاً بنتائجه.

الخطاب الموجه لرئيس الوزراء كشف حقيقة السعي المتعمد لإفشال أي تحركات حكومية جادة لاستعادة قطاع الاتصالات من تحت الإدارة الحوثية التي تجني مليارات الريالات لصالح خزينتها الخاصة. حيث بيّن الخطاب أن الحكومة اليمنية قدمت للجنة البرلمانية في شهر مايو الماضي توضيحات حول قطاع الاتصالات وأهمية إنشاء شركة جديدة في المناطق المحررة بعيداً عن السيطرة الحوثية، إلا أن اللجنة البرلمانية ظلت تماطل وتتجاهل مناقشة الرد الحكومي وإبداء الرأي فيه.

الحكومة توافق على مشروع اتفاقية إنشاء شركة اتصالات "يمنية – إماراتية" مشتركة

وكانت وزارة الاتصالات اليمنية كذّبت المزاعم التي يروج لها الإخوان بشأن إنشاء الشركة الجديدة هو عملية بيع لشركة «عدن نت»، موضحة أن هذه الادعاءات والافتراءات غير صحيحة، وأن المشروع هو شراكة واستثمار بين الحكومة وإحدى الشركات الرائدة في مجال الاتصالات، والهدف منها تطوير وتوسعة مشروع «عدن نت» وفقاً للقوانين النافذة حالياً.

وترافق الخطاب مع حملة مسعورة أطلقتها وسائل إعلام إخوانية وعدد من نشطائهم في محاولة منها لوقف المشروع الذي يمثل بارقة أمل لإنهاء الهيمنة الحوثية على قطاع الاتصالات في اليمن.

عدد من النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي استغربوا من الهجمات المسعورة على الحكومة بعد خطوتها الكبيرة في إنهاء هيمنة الميليشيات الحوثية على قطاع الاتصالات في اليمن، موضحين أن الإخوان يؤكدون حرصهم على استمرار تدفق إيرادات الاتصالات إلى الحوثي شهريا مقابل عدم دخول شركة اتصالات لها علاقة بالإمارات فقط.

قال الإعلامي الحضرمي محمد باجبير: "قبل سنوات قام الحوثيون بمساعدة العمانيين للاستحواذ على شركة اتصالات "MTN" تحت اسم شركة اليمنية العمانية للاتصالات، ولم نسمع عويل الإخوان أو حتى البرلمانيين الذين صمتوا وواصلوا هم ونشطاؤهم استخدام شرائح الشركة الجديدة بفرح ودون أن تحرك أو بيان".

وأضاف: "هناك أكثر من 15 مليون مشترك في شركات الاتصالات السلكية واللا سلكية، منهم 11 مليون مشترك في شركة يمن موبايل- أكبر شركة نقال في اليمن خاضعة لسيطرة ميليشيا الحوثي- ويدفع هؤلاء المشتركون نحو مليار ونصف المليار شهرياً، ناهيك عن رسوم الخدمات والضرائب التي تزيد 20 ضعفا".

ووجه الناشط هاني العواني تساؤلا إلى أعضاء البرلمان الذين أعلنوا رفضهم للقرار الحكومي: «أين مجلس نوابكم لم يحرك ساكناً عندما دخلت الشركة العمانية إلى صنعاء ومحافظات اليمن بشراكة مع الحوثي في الاتصالات؟". مضيفا: "لكننا نعلم بأن معارضتكم لبناء أي مؤسسة بالجنوب هي من ضمن حربكم الاقتصادية على شعب الجنوب»، وقال: «بهكذا تثبتون لمن لا يزال يصدقكم بأنكم حوثة أكثر من الحوثي، خسئتم أيها الخونة».

وخاطب الناشط أحمد بن محفوظ البرلمانيين ونشطاء الإخوان الذين يروجون أن إنشاء شركة اتصالات مستقلة عن الحوثي خيانة عظمى للبلد: «يعني وجود اتصالات تحت إشراف الحوثي أليس خيانة؟ تجسس إيران على اليمنيين من خلال الحوثي أليس خيانة؟! لماذا تضحكون على الشعب اليمني وتستغفلونه؟".

وأضاف: «شركات الاتصالات في جميع أنحاء العالم نشأت من خلال تعاون دولي؛ لماذا شيطنة الإمارات؟ اليمن حتى يلحق بالإمارات حضاريًا يحتاج إلى عدة قرون؛ فلماذا تحتفلون بجهلكم؟".